منظمـــة العمـــل الدولية

التـوصـيـات الصادرة عن

المؤتمر العربي حول "حوكمة أسواق العمل العربية في ظل مجتمع عربي متغير"

شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

24-26 سبتمبر 2013

في ظل استمرار الأزمة العالمية في إلقاء ظلالها على اقتصاديات المنطقة وتأثيراتها المباشرة على أسواق العمل العربية، وفي ذات الوقت الذي تشهد فيه عدد من الدول العربية تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة جاء انعقاد هذا المؤتمر في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة 24-26 سبتمبر 2013 بمبادرة كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ، وبالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية.

لقد جاء انعقاد هذا المؤتمر ليوفر مجالاً للبناء بين الشركاء الاجتماعيين من أجل إرساء أرضية مشتركة لحوكمة رشيدة لأسواق العمل تقوم على أساس التشاور وتنسيق المبادرات والجهود لتطوير قدرات المؤسسات الإنتاجية وتوفير المناخ المناسب للنهوض بفرص العمل اللائق وتحفيز الاستثمار من خلال بيئة قانونية عادلة تحترم حقوق كافة أطراف عملية الإنتاج وتدعم الحوار بين الشركاء الاجتماعيين للاتفاق على أفضل السياسات والآليات لخلق فرص عمل للملايين من الشباب والشابات الذين يعانون من البطالة أو يعملون في وظائف هشة أو في القطاع غير المنظم مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والفئات الاجتماعية التى تواجه صعوبات فى دخول سوق العمل .

لقد لاحظ المشاركون الحاجة الماسة لإحداث المزيد من فرص العمل والتي لا يمكن أن تتأتي إلا من خلال تبني نموذج للتنمية يعطي الأولوية لخلق مواطن الشغل ويعتبر العمل اللائق حقا من الحقوق الأساسية للإنسان يحفظ للفرد كرامته واندماجه الاجتماعي وتحقيق ذاته. ويقر المجتمعون بأن العمل اللائق هو

المدخل الأساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية . كما أنه ضرورة من أجل محاربة الفقر والتهميش وتحقيق السلم والاستقرار الاجتماعي.

لقد ناقش المشاركون في المؤتمر مختلف التحديات التي يواجهها عالم العمل في الدول العربية والآليات والسبل الكفيلة لمواجهة هذه التحديات وإرساء حوكمة رشيدة لأسواق العمل العربية دعماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور الديمقراطي في المجتمعات العربية. وإذ يسجل المشاركون اهتمامهم وتقديرهم للجهود التي تبذلها الحكومات والشركاء الاجتماعيون من أجل تعزيز الاستجابة لمقتضيات العمل اللائق، فإنهم يوصون بما يلي:

1. ضرورة تبني نمط للتنمية يقود إلى تحقيق العدالة الاجتماعية و خلق فرص عمل لمواجهة آفة البطالة والفقر وتوزيع أكثر عدلاً للدخل والخدمات. وعليه، يجب أن تحدد الأولويات للمشروعات التنموية والسياسات الحاكمة لأسواق العمل لتحقيق هذه الأهداف.
2. لابد أن تُعطي وزارات العمل الأهمية التي تستحقها مقارنة بالوزارات الأخرى وأن تكون شريكاً أساسياً في رسم سياسات التنمية لضمان ربط هذه السياسات باحتياجات أسواق العمل العربية وبشروط التنمية الاجتماعية كما يجب ضمان المشاركة الفاعلة لممثلي أصحاب العمل ونقابات العمال إلى جانب الهيئات الحكومية المختصة في رسم وتنفيذ هذه السياسات.
3. إن حوكمة أسواق العمل مسؤولية مشتركة بين الشركاء الاجتماعيين تقتضي التعاون والتشاور في جو من الحرية والشفافية من أجل التوصل إلي سياسات تراعي التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي في التعاطي مع قضايا التشغيل وعلاقات العمل وتؤسس للعدالة الاجتماعية كشرط لتحقيق الأمن الاجتماعي وتوفير مناخ من الاستقرار الضروري للاستثمار وإحداث المزيد من الوظائف. وتأسيساً على ما سبق، فإن المشاركين يوصون بتبني الحوار الاجتماعي كمنهجية وخيار استراتيجي وتأطيره من خلال الهياكل اللازمة لمأسسته ضمن قوانين وتشريعات نافذة، والسعى الى إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية داعمة للحوار.

4. توفير الحكومات للموارد المالية اللازمة لإدماج العاطلين عن العمل في الحياة الاقتصادية عن طريق التدريب وإعادة التأهيل وتبني سياسات نشطة لسوق العمل. وفي هذا الإطار ، يتوجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمراجعة النظم التعليمية لضمان موائمتها لاحتياجات سوق العمل وتضمين المناهج الدراسية في مختلف المراحل والوحدات التعليمية اللازمة لخلق ثقافة تقدر القيمة السامية للعمل وتقدم للشباب المعلومات والتوجيه اللازم من أجل تمكينهم من اتخاذ خيارات ملائمة في سوق العمل. على أن يسري ما سبق على التعليم الأكاديمي والفني والتدريب المهني على حد سواء.
5. إن تعزيز إدارات العمل ومدها بالموارد البشرية والمالية وتحديث طرق عملها في إطار من الشفافية واحترام القانون وتحديث قوانين العمل انسجاماً مع معايير العمل الدولية تعتبر شروطاً لابد منها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية ومواكبة التطورات التي يشهدها سوق العمل والعلاقات الإنتاجية في العالم.
6. توفير الحوافز لتشجيع الشباب على الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والمزاوجة ما بين التدريب النظري والممارسة الميدانية. وفي ذات الوقت، تشجيع المؤسسات على الاستثمار في تدريب العاملين من أجل تطوير قدراتهم وتحسين إنتاجيتهم
7. تحديث وتفعيل برامج التفتيش لضمان التزام المنشآت باحترام التشريعات والقوانين الوطنية وتحسين شروط وظروف العمل.
8. دعوة الحكومات ان تأخذ الخطوات المبنية على الحوار الوطني لتوسيع شمولية الضمان الاجتماعي لتشمل كافة أفراد المجتمع مع حد أدنى من الحماية وتحديدا فيما يخص نظام التقاعد وتأمين الأمومة والبطالة مسترشدة بمعايير العمل الدولية والعربية بشأن الضمان الاجتماعي.